فلقد وافق الاطار السياسي « لاتفاقيتي كامب دافيد » على اجراء انتخابات « الحكم الذاتي » في ظلال الاحتلال الصهيوني العسكري للضفة والقطاع ، ولم يشر الى اي انسحاب لقوات الاحتلال قبل اجراء هذه الانتخابات ، كما لم يشر حتى الى اعتماد اي جهة دولية للاشراف على حرية هذه الانتخابات والتأكد من وسائلها واجراءاتها . اكثر من ذلك فان الاطار السياسي لا يشير اطلاقا الى امكانية اي انسحاب مستقبلي لقوات الاحتلال واكتفى بالاشارة الى اعادة تمركزها في اماكن تحدد لها وتضمن ــ من وجهة نظر المفاوض الاسرائيلي ــ أمن اسرائيل !!!

هذا من ناحية ، اما بالنسبة للمقارنة بين انتخابات بلدية لا تخضع لاي اطار سياسي ، وليس فيها اي التزام مصيري ، وبين انتخابات يقبل بها الفلسطينيون وفقا لاطار واضح ، بل ومفضوح ومتآمر ، فهي غير واردة والفرق واضح شاسع ، **لأن مجرد القبول بهذه الانتخابات يتضمن بالضرورة القبول ــ ولو الضمني ــ لنصوص الاطار السياسي وافاقه المعروفة . اي بعبارة اخرى ، فان القبول بذلك يعني الرضى بمبدأ اضفاء الشرعية الفلسطينية على هذا الاطار ... اي التسليم الفلسطيني بالحل الصهيوني لقضية فلسطين ، وتصفيتها نهائيا من الخريطتين الجغرافية والسياسية معا .**

هذا بعض ما يقوله المروجون « للحكم الذاتي » ، وأما ما يغفلون الاشارة اليه ، وعن تعمد ، فلا يقل خطورة واهمية .

فهم لا يشيرون مطلقا إلى ما اغفله الاطار السياسي عن **مصير الفلسطينيين الذي يحيون خارج الضفة والقطاع باعتبار ان « المنفى الابدي » او « الابادة الجماعية » هما الخياران الوحيدان امامهم .**

بل انهم لا يجرؤون على الاشارة إلى القيود التي فرضها هذا الاطار حول مصير الفلسطينيين من ابناء الضفة والقطاع الذين ابعدوا بالقوة عن مناطقهم بعد حرب ١٩٦٧ . فلقد ورد في هذا المجال نص يقول : « **انه خلال الفترة الانتقالية ، سيشكل المصريون والاسرائيليون والاردنيون وممثلو الحكم الذاتي لجنة دائمة لتقرير المعايير التي يمكن بموجبها اعادة المبعدين عن الضفة الغربية وقطاع غزة ، مع الترتيبات الضرورية لمنع الفوضى وتأمين النظام** » !

**واخطر ما في هذا النص انه ينسف بشكل ضمني والى الابد « حق العودة »** ، وهو حق مقدس ومعترف به دوليا ، ولطالما تكرر تأكيده خلال الثلاثين سنة الماضية في الامم المتحدة . ان هذا النص حول هذا « **الحق** » الى « **منحة** » لا يمكن تمريرها دون الموافقة الاسرائيلية المحصنة وراء ما ورد في النص عن « **الترتيبات الضرورية لمنع الفوضى ولتأمين النظام** » . واكثر من ذلك فان النص اقتصر في النص عندما تحدث عن هؤلاء المبعدين ، على من غادر في سنة ١٩٦٧ وليس « منذ » ذلك التاريخ .

كذلك فان هؤلاء المروجين « للحكم الذاتي » الدافيدي ، يتجاهلون اغفال الاطار السياسي **لمصير « الارض » الفلسطينية التي احتلت عام ١٩٤٨ ، واغفاله لقضية القدس العربية التي احتلت عام ١٩٦٧ .**